الصناعات الصغيرة ودورها
في التنمية المستدامة في محافظة بابل

أ.د. عبد الزهرة الجنابي
كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة بابل

الكلمات المفتاحية: صناعات صغيرة، تنمية مستدامة، بابل

البريد الإلكتروني Email: aa.aljenaby@yahoo.com

كيفية اقتباس البحث
الجنابي،عبد الزهرة علي ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المستدامة في محافظة بابل، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠١٧، المجلد:٧ ،العدد: ١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

IRAQI Academic Scientific Journals
DOAJ DIRECTORY OF OPEN ACCESS JOURNALS
ROAD DIRECTORY OF OPEN ACCESS SCHOLARLY RESOURCES

Small Industries and Their Role in Sustainable Development in Babylon Province

Abdul Zahrah A. Aljenaby-
University of Babylon-
College of Education for Human Sciences

Key words: small industries ,sustainable, developmentBabylon

How To Cite This Article
Aljenaby, Abdul Zahrah A., Small Industries and Their Role in Sustainable Development in Babylon Province , Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2017,Volume:7, Issue: 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

There is no specific definition to **Small Industries** term , because of the countries systems variance , and the economic development levels. Nevertheless, there is semi-agreement concerning its main characteristics: individual management ,mini-size firms , exiguity of workers numbers , its dependence , mostly, on local inputs , oriented to serve small local markets , moreover , the simple technology of its industrial processes .

Small industries had been illustrated as about 95% from total number of manufacturing industries establishments in Iraq and in case study spot Babylon Governorate , and worked in about 25% from the industrial labour force .

Industrial sector has faced , generally, many challenges before and after 2003, thus its contribution of total Domestic Gross Production has been declined into lower than 2% , nevertheless, in Babylon have exceeded many of them. The governorate ,now, including 9.6%of its total establishments in country compared with 5.5% from population of country, 7.5% of workers worked in , but it shared of only 4% from added value.

From the applied study , it seems that its main branches are :fooding, textile , wood furniture's, construction, and simple geometric equipments. Its establishments expanded into wide areas in the governorate specially rural , and provides an important labour inning for females, and the hardly educated inhabitants, depends in high percentage on local agricultural inputs, consequently, most of them oriented to serve local markets, and some of them

may gain foreign markets. That allowed as to talk about its importance to achieve many sides from sustainable development in its dimensions: economic , social , and environmental, however , those need an assistant : providing protection from unfair competition of imported goods, offers its needed of energy , financial facilities, infrastructure services .

الملخص:

لا يوجد تعريف محدد لمصطلح الصناعات الصغيرة ، لتباين أنظمة الدول ومستويات تطورها الاقتصادي ،إلا إن هناك شبه إجماع على خصائصها الرئيسة : الإدارة الفردية، وصغر حجوم منشآتها وضآلة عدد العاملين فيها، واعتمادها في الغالب على مدخلات محلية، وموجهة نحو خدمة أسواق محلية صغيرة ، فضلاً عن المستوى التقني البسيط لعملياتها الصناعية.

مثلت الصناعات الصغيرة ما يقرب من ٩٥% من إجمالي عدد منشآت الصناعة التحويلية في العراق ومنطقة الدراسة وهي محافظة بابل، واشتغل بها ٢٥% من قوة العمل الصناعي.

واجه القطاع الصناعي عامة كثيراً من التحديات قبل وبعد عام ٢٠٠٣، فتراجع إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون٢%، إلا أن هذه الصناعات في بابل قد تخطت كثيراً منها، فالمحافظة تضم الآن ٩,٦% من إجمالي منشآتها في البلاد مقارنة بحوالي ٥,٥% من السكان، واشتغل بها ٧،٥% من العاملين ،إلا أنها أسهمت بحوالي ٤% من القيمة المضافة فقط. ولقد تبين من الدراسة الميدانية أن فروعها الرئيسة قد توزعت ما بين الصناعات الغذائية والنسيجية والأثاث الخشبية والإنشائية والمعدات الهندسية البسيطة، وإن منشآتها قد امتدت مكانياً على مساحة واسعة في المحافظة ومنها الريف ، ووفرت فرص عمل هامة لشرائح الإناث والأقل تعليماً من السكان ، واعتمدت بنسبة عالية على مدخلات زراعية محلية ، وإن جلّها موجه نحو سوق داخلي مع قدرة لبعض منتجاتها لدخول أسواق خارجية .كل هذا سمح بالقول بأهميتها لتحقيق جوانب هامة من التنمية المستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ،إلا أنها تبقى بحاجة إلى مد يد العون ، وخاصة ما يتعلق بتوفير الحماية لها من المنافسة غير العادلة من السلع الأجنبية المستوردة، وتطمين إحتياجها لمصادر الطاقة والتسهيلات المصرفية وخدمات البنى التحتية.

المقدمة

يشتمل مصطلح الصناعات الصغيرة على طيف واسع من الصناعات التي تشترك بمزايا عديدة تؤهلها لإشغال دور هام في محفل التنمية المستدامة ، فهي وإن اتصفت بصغر حجوم منشآتها ، ورؤوس أموالها المحدودة ، فلها امتداد مكاني واسع ، ومرونة في التكيف للمتغيرات

المختلفة ، وتوفيرها فرص عمل لغير المؤهلين ، فضلاً عن مزايا إيجابية أخرى لا تقل أهمية عما سبق.

عكفت **مشكلة البحث** على دراسة مدى قدرة الصناعات الصغيرة على استثمار المتاح من الإمكانات التنموية المحلية ، وثم بيان قدرة هذه الصناعات على النمو المستمر وبكفاءة اقتصادية.

إفترض البحث إمكانية عالية للصناعات الصغيرة على استثمار الموارد بكفاءة ومرونة عاليتين مما يضمن إستدامة نموها في الظروف الاعتيادية.

ولغرض فحص مشكلة البحث وفرضيته ميدانياً ، أُختيرت **محافظة بابل** التي تقع بين دائرتي عرض ٧ /٣٢ ° – ٨/٣٣ ° شمالاً، وبين خطي طول ٤٢/٤٣ ° – ٥٠/٤٥ ° شرقاً، (الخارطة ١)**منطقةً للدراسة**. تشغل المحافظة مساحة(٥١١٩) كم٢ من وسط العراق ويسكنها ٥,٥% من إجمالي سكان البلاد . أما **الحدود الزمانية للبحث فكانت للمدة ٢٠٠٧– ٢٠١١** .

جاء البحث محاولة للإفادة من خصائص وميزات الصناعات الصغيرة في إحداث تنمية مستدامة ، فكان لابد من بيان يقدم خصائص هذه الصناعات ، ثم تقديم نظري وإن كان موجزاً يوضح مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها، بعدها جرى فحص وتقويم المقولات النظرية على واقع هذه الصناعات في منطقة الدراسة المختارة لهذا الغرض.

خارطة (١)

موقع محافظة بابل من العراق

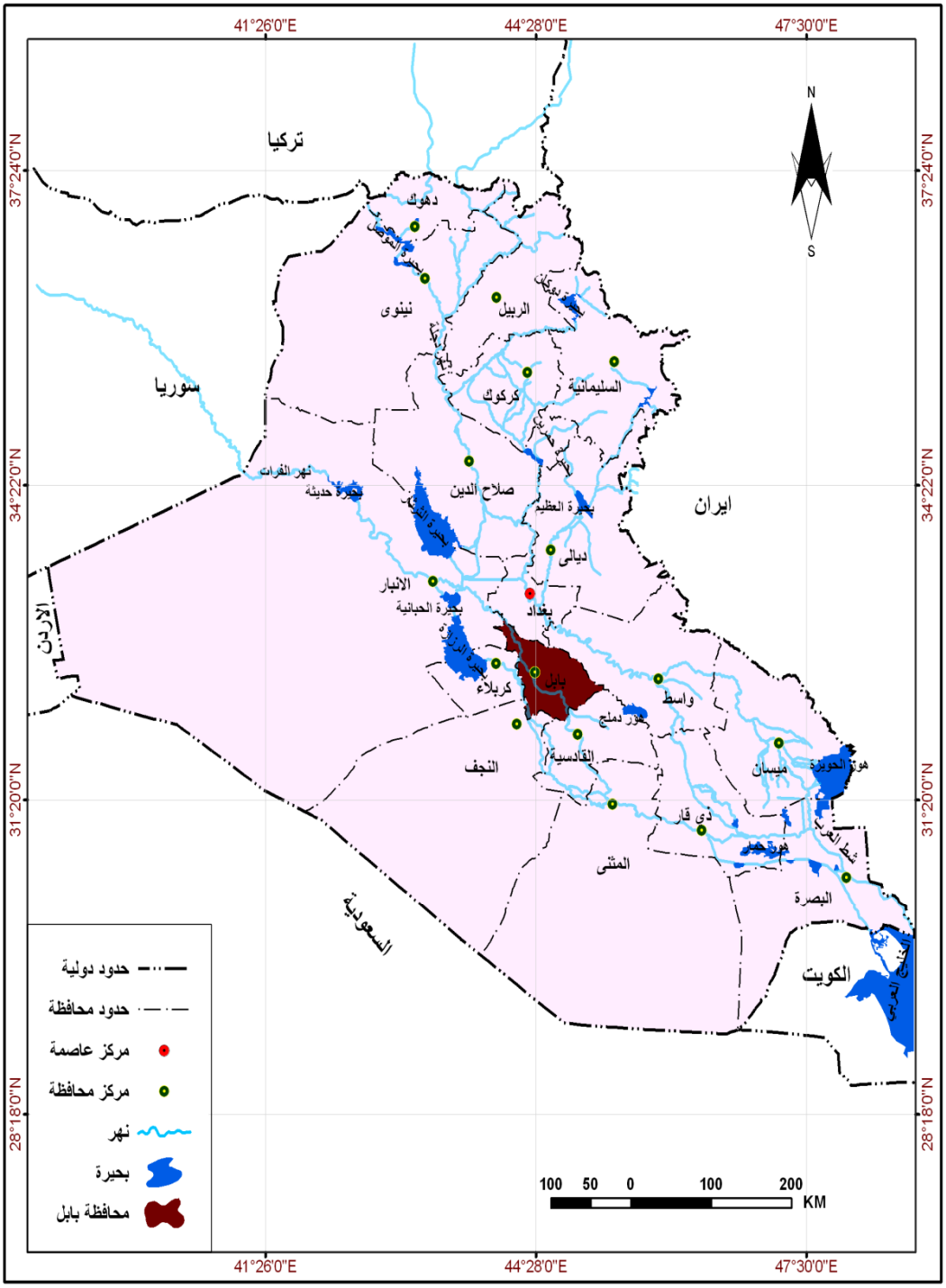

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، المديرية العامة للمساحة ، قسم انتاج الخرائط ، خارطة العراق الادارية، لسنة ٢٠١٠، مقياس (١/١٠٠٠،٠٠٠)

المبحث الأول : تعريف بالصناعات الصغيرة

من الصعب وضع تعريف محدد لمفهوم ومحتوى الصناعات الصغيرة ،وذلك لتباين أنظمة الدول ومستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تمر بها، فضلاً عن كونها تضم طائفة واسعة من المنشآت والورش ، فبعضها يهتم بإنتاج البضائع الجاهزة المصنعة أو نصف المصنعة ،وسواها تقدم للمستفيد صنفاً أو آخر من الخدمات [١]، كما أن اختلاف الدول في مستويات التطور قد انعكس على مضمون المصطلح من حيث الحجم والقوى العاملة ومستويات الإنتاج التي تقع ضمن هذا المفهوم [٢].

وبينما تُعرّف منظمة العمل الدولية هذه الصناعات بكونها وحدات صناعية صغيرة الحجم ،تتسم بإنتاج سلع وخدمات محلية ، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص ،بعضها يعتمد العمل داخل الأسرة ، وبعضها الآخر يعتمد العمل على عمال مستأجرين ، وتتميز بأنها ذات إنتاجية ومستوى تقني بسيط برأسمال ثابت ،فإن الجهاز المركزي للإحصاء في العراق يحدد هذه الصناعات بمنشآت تستخدم أقل من عشرة عمال وتستثمر رأسمال في قيمة المكائن والمعدات يقل عن مائة ألف دينار عراقي (وقد أهمل مؤخراً الشرط الأخير)(الجهاز المركزي للإحصاء).

أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO فتعرفها بالصناعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل إدارتها بكامل المسؤولية بأبعادها القصيرة والطويلة الأمد [٣].

وفيما أكدت هذه التعاريف على قواسم مشتركة هي:

أولاً: الإدارة الفردية.

ثانياً: صغر حجوم منشآتها.

ثالثاً: المستوى التقني البسيط.

رابعاً: رؤوس أموالها المحدودة.

إلا أنها اختلفت في وضع معيار ثابت في تحديدها، وإن كانت قد حاولت ذلك باستخدام معيار عدد الأيدي العاملة كونه لا يتأثر بمستوى إداء الاقتصاد أو قيمة العملة واختلافها بين حالتي التضخم والانكماش، إلا أنها بذات الوقت تركت هامشاً واسعاً للدول في تحديد هذا المعيار(عدد العاملين)، وذلك للتباين الواسع في مستويات التطور الاقتصادي والصناعي على وجه الخصوص بين كل منها.

يفيد القول من جانب آخر أنها تشمل منشآت تقدم خدمات صناعية أو حتى غير صناعية، وأخرى تنتج سلعاً مختلفة ضمن قطاع الصناعة التحويلية والأخيرة هي بالتحديد ما تهمنا في هذا البحث، وغالباً ما تقع ضمن الفروع الصناعية الآتية:

أولاً : **الصناعات الغذائية** : مثل الألبان، المخللات ، الدهون ،كبس التمور ،الدبس ، الأفران والمخابز ، والمعجنات [٤].

ثانياً : **المنسوجات والحياكة والمنتجات الجلدية**: مثل النسيج، التطريز ، الخياطة ، الحياكة ، تصنيع الأحذية ، الصباغة ، دبغ الجلود ، منتجات السراجة ، والسجاد اليدوي.

ثالثاً : **الصناعات الخشبية** : صناعة الأثاث الخشبي بمختلف أنواعه .

رابعاً : **الصناعات الورقية**: التجليد ، الزنكوكراف ، الطباعة والاستنساخ ، الجليد والتذهيب.

خامساً : **الصناعات الإنشائية** : مثل البلوك ، الكاشي ، السيراميك ، والخزفيات.

سادساً : **صناعات أخرى متنوعة** : مثل تلك التي تعتمد على جريد النخل والقصب ، وتصنيع المجوهرات الذهبية والفضية ، السبح والترب.

المبحث الثاني: تعريف بمفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development :

في المعنى اللغوي أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم الناس استمراريتها ، أما المستديمة فهي التي تستمر بشكل تلقائي . إلا إن المصطلحين استخدما للتعبير عن معنى واحد هو ذلك الذي يتضمن حدوث تنمية راجعة إلى قوى دفع ذاتي نابعة من التنمية ذاتها محدثة الاستدامة.

مر مصطلح التنمية المستدامة بمخاض طويل بدءاً من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ستوكهولم عام ١٩٨٢ الذي مهد لهذا المصطلح بمصطلح جديد هو إيكولوجيا التنمية ، إلا أن المصطلح Sustainable Development قد جاء لأول مرة في تقرير الإتحاد العالمي لحماية الطبيعة عام ١٩٨٠ .

ونظراً إلى أن المصطلح يحمل أبعاداً كثيرة ، فقد كثرت تعاريفه ومدلولاته تبعاً للخلفية التي يستند عليها الباحثون .وفيما يبدو أن التعريف الأشمل قد جاء في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية برئاسة Bruntland الصادر عام ١٩٨٧ حيث جاء فيه : أن التنمية المستدامة هي التنمية التي توفر حاجات الحاضر من دون استنفاذ قدرة الأجيال المقبلة على توفير احتياجاتهم الخاصة بهم [5]، كما عرّفتها الأمم المتحدة بأنها التنمية التي يمكن أن تدام إلى الأبد أو على الأقل لمدة طويلة جداً [6].

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies2017 Volume: 7 Issue : 1
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

وقد عرّف بعض الجغرافيين الاستدامة بأنها قدرة المشاريع وبرامج التنمية على تحقيق موارد جديدة غير مستنفذة لضمان الاستمرارية دون الحاجة إلى دعم بموارد جديدة ، فهي إذن الاهتمام بالمتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً (٧) ، فيما رأى آخر أن التنمية المستدامة هي السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرات النظام البيئي وعدم الإضرار بها (٨)، هذا فيما يضيف آخرون لمسات كلٌ بحسب تخصصه لهذا التعريف أو ذاك ، فالمهتمون بالجانب التقني يؤكدون على أن هذا السعي يجب أن يتضمن نقل المجتمع تقنياً إلى مستوى أرقى ، وفي الوقت ذاته ينتج حداً أدنى من الملوثات المتسببة برفع درجة حرارة سطح الأرض (٩). ومن الوجهة الاقتصادية فان التنمية المستدامة لابد أن تقود إلى خفض هام في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية ، فيما ترى الدول النامية أن هذه الاستدامة يجب أن تتضمن استثمار الموارد لرفع المستوى المعاشي للسكان الأكثر فقراً (١٠).

أبعاد التنمية المستدامة :

يتضمن المصطلح ثلاثة أبعاد أساسية هي : البيئة Environment ، العدالة الاجتماعية Social، والاقتصاد Economic ، على أن هذه الأبعاد يجب أن تتوازن في مسعى التنمية وتساعد في تحسين نوعية الحياة.

أولاً : البعد البيئي

تعتبر العلاقة بين جميع الكائنات من جهة وعناصر البيئة المحيطة بها من جهة أخرى وبدون تدخل خارجي توازناً بيئياً وتنظيماً ذاتياً لتلك العلاقة (١١)، وإن حدوث أي تغيير أو خلل بين العناصر المكونة للنظام البيئي بحيث تشل فاعلية هذا النظام أو تفقده القدرة على إداء دوره الطبيعي في التخلص الذاتي من الملوثات بالعمليات الطبيعية ، يعد تلوثاً للبيئة وتدهوراً للنظام البيئي (١٢).

والتنمية لكي تكون مستدامة لابد أن تحافظ على هذا النظام البيئي من الأخطار التي تهدده جراء أنشطة الإنسان الاقتصادية والخدمية مثل الزراعة ، الصناعة ، والنقل وسواها ، فتوفر حماية للتربة والموارد الطبيعية والمناخ والتنوع الإحيائي للنبات والحيوان ، وتراعي تكامل النظم البيئية أيضاً.

ثانياً : البعد الاجتماعي

يهدف البعد الاجتماعي لعملية التنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ذات المحتوى والمدلول الإنساني في مقدمتها تأكيد ترسيخ القيم الأخلاقية وتوزيع أكثر عدالة للدخول بين أبناء الجيل الواحد ، وبينه وبين الأجيال اللاحقة ، زيادة الاهتمام بالصحة والتعليم ، الحد من الفقر ،

ومراعاة حقوق المرأة ومساواتها في الحقوق مع الرجل ، ومما يساعد على إنجاز هذه الأهداف إيجاد نظام ديمقراطي مؤسساتي يسود فيه القانون .

ثالثا : البعد الاقتصادي

يؤكد هذا البعد على إحداث نمو مستديم في دخول الأفراد والمجتمع ، واستثمار الموارد الطبيعية والاقتصادية بشكل عقلاني وكفوء.

ويمكن بيان الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة بالآتي:

١- النمو ٢- الكفاءة ٣- الديمومة [13].

فالنمو يجب أن يكون متصاعداً لاستمرار بواعثه ، وأن يكون في شتى مناحي الحياة الاقتصادية ومنها الصناعة وبشكل يفضي إلى التحسن المستمر في دخول الأفراد من دون حدوث مشاكل كالتضخم أو اختلال ميزان المدفوعات.واستمرار النمو إنما يرتبط بكفاءة وسائل الإنتاج وهو ما ندعوه بالكفاءة الاقتصادية لقوى الإنتاج ، والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية وتقليل الهدر فيها إلى الحد الأدنى. ومن المهم أيضاً التأكيد على استمرار عملية التنمية من خلال التخطيط لأطول مدة زمنية مقبلة ، والاستيعاب الصحيح للإمكانات المتاحة والكوابح المتوقعة واتخاذ الإجراءات المناسبة المسبقة التي تحول دون استمرار التنمية ، مع الحفاظ على البيئة واعتباراتها المختلفة.

المبحث الثالث : دور الصناعات الصغيرة في التنمية المستدامة

تتميز الصناعات الصغيرة بمجموعة من المزايا الإيجابية متفردة بها عن سواها ، ما يؤهلها لدور هام في إحداث تنمية مستدامة وخاصةً في البلدان النامية لعل أهمها :

أولاً : أنها تتميز بمرونة عالية في تطويع العمليات الصناعية ، ولها القدرة على مواجهة التحديات واستمرارها في المنافسة في السوق بتغيير وتحسين طرق الإنتاج والاستجابة لرغبات المستهلكين.

ثانياً : إن انتشارها الواسع بين الأقاليم والوحدات الإدارية وحتى الريف يجعلها أكثر قدرة على إنجاز أهداف التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية وخفض حدة التباين الإقليمي، والحد من ظاهرة الهجرة من الريف ومن المدن الأصغر.

ثالثاً : توفيرها فرص عمل للفئات غير المؤهلة من الشباب غير المؤهلين للإنخراط في المنشآت الصناعية الكبيرة.

رابعاً : استيعابها طاقات نسوية من المهم مشاركتها في العملية الإنتاجية ، سواء بالعمل في الورش والوحدات الإنتاجية أو بتوزيع العمل بين المنازل.

خامساً : دورها في محاربة الفقر واحتواء آثاره الاجتماعية السلبية.

سادساً : تنمية المهارات البشرية وتدريبها على فنون الإنتاج والتسويق والإدارة.

سابعاً : نظراً لكونها تعتمد الإدارة الفردية والمباشرة في عمليات الإنتاج والتسويق ، فإنها تسهم في تراكم الخبرات الإدارية ، وفي سعتها أفقياً.

ثامناً : تخدم هدف العدالة في توزيع الدخول فحاجتها إلى إمكانات استثمارية متواضعة ما يسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع الدخول إلى أنشطتها الصناعية ، وهذا يساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة ، وتقليص حجم الطبقة الفقيرة في المجتمع.

تاسعاً : تحتاج بطبيعتها إلى قدر محدود من المدخلات مما لا يتسبب في استنفاذ الموارد الطبيعية ، ومن ثم المحافظة على حقوق الأجيال اللاحقة.

عاشراً : توفر سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود التي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً حتى وإن تطلب الأمر أحياناً التنازل عن بعض اعتبارات الجودة.

أحد عشر : إن انتشارها الواسع يخفف إلى حد بعيد من كلف نقل المنتجات إلى المستهلكين ، وبذلك يمكنهم الحصول على السلع والخدمات بثمن مقبول يتناسب والإمكانات المتواضعة للشرائح الأكثر فقراً.

اثنا عشر : للقائمين عليها قدرة أفضل على التكيف مع حالة السوق والبحث عن الأسواق لتصريف الإنتاج.

ثلاث عشرة : تعبئة المدخرات المحلية الشحيحة واستثمار المهارات البشرية ، لذلك يمكن اعتبارها مصدراً مهماً لتكوين رأس المال المادي والمهارات .

أربع عشرة: أنها يمكن أن تكون لاحقاً رافداً لقيام المشاريع الصناعية الكبيرة بتحولها تدريجياً إلى متوسطة ثم كبيرة.

خمس عشرة: تعد في معظمها صديقة للبيئة ، وغير مسرفة في استنزاف ثرواتها.

المبحث الرابع : واقع الصناعات الصغيرة في محافظة بابل

تتباين مكانة الصناعات الصغيرة في إجمالي هيكل الصناعة التحويلية من بلد لآخر ومن إقليم لآخر. وعموماً فإن هذه المكانة تعد متميزة في اقتصاديات البلدان النامية حاضراً ومستقبلاً . إلا أنها مثلت قاعدة أو منطلقاً للصناعات الكبيرة القائمة حالياً في البلدان الصناعية المتقدمة. وفي حالة العراق يتضح أن الصناعات الصغيرة مثلت حوالي ٩٥% من عدد المنشآت الصناعية، وأسهمت بتشغيل قرابة ٢٥% من قوة العمل الصناعي .ومع أن في هذا تتماثل نسبياً معظم المحافظات في العراق ، إلا أن محافظة بابل تتميز عن سواها بارتفاع نصيبها من منشآتها

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠١٧ المجلد ٧ / العدد ١

من إجمالي البلاد ، فمن الجدول (١) يتبين أن المحافظة قد قام فيها أكثر من ٨% من مثيلاتها من المنشآت ، وكان لها نصيب يكاد أن يكون مثل ذلك في جميع معايير الصناعة وأهمها عدد العاملين والقيمة المضافة ، هذا بالمقارنة مع عدد سكان المحافظة الذين يمثلون ٥،٤% من إجمالي سكان البلاد.

ويتبين من نفس الجدول أن الصناعات الصغيرة مثلت حوالي ٩٩% من إجمالي عدد منشآت الصناعة في المحافظة ، وقد أسهمت بتوفير ٤١% من فرص العمل الصناعي مقارنة بربعه على مستوى البلاد.

جدول (١)

مكانة الصناعات الصغيرة في محافظة بابل والعراق للسنوات

٢٠٠٧ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١١ (مليون دينار)

السنة	المكان	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الأجور	مستلزمات الإنتاج	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة
٢٠٠٧	بابل	١٤٥٠	٣٨١٢	٢٣٥٧٧	٥٨٩٣٦	٢٨٠٨٠	٣٠٨٥٦
	العراق	١٣٤٠٦	٥٣٨١٩	٩٥٢١١	٨١٢٤٤١	٤٦٧١٩٠	٣٤٥٢٥١
٢٠٠٩	بابل	٨٨٢	١٧٦٤	١٤٩٣٨	٥٥٢٧١	١٧٣٩٢	٣٧٨٧٩
	العراق	١٠١٧٥	٢١٣٨٧	٦٤٤٥٧	٧٨٥٨٧٠	٣٦٥٠٤٨	٤٢٠٨٢١
٢٠١١	بابل	٤٦١٧	١١٥٨٨	٢٧٨٨٢	٨٧٢٧٢	١٦٦٧١٧	٧٩٤٤٥
	العراق	٤٧٢٨١	١٤٥٣٨٥	٤٠٦٦١٥	١٩٦٤٩٢١	٣٨٩٦٢٦٧	١٩٣١٣٤٦

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقارير المنشآت الصناعية الصغيرة للأعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٩، ٢٠١١، (غير منشورة).

ويلاحظ أيضاً أن تطوراً كبيراً في هذه الصناعات قد حصل عام ٢٠١١ مقارنة بالأعوام السابقة، فبينما كان عدد منشآتها أقل من ١٦٠٠ منشأة ارتفع إلى ما يزيد (٤٥٠٠)منشأة عام ٢٠١١ ، وفيما لم تشغّل أكثر من ثلاثة آلاف عامل في الأعوام السابقة وفرت عام ٢٠١١ ما يزيد على(١١) ألف فرصة عمل صناعي ، كما حصل تطور واضح مماثل في جميع معايير الصناعة الأخرى. قد تبين هذه الأرقام خللاً في البيانات السابقة لعام ٢٠١١ ، ولكنها جاءت صحيحة للعام الأخير لكونها بنيت على أساس نتائج الحصر والترقيم الممهدة للتعداد العام الذي كان مقترحاً حينها. وتشير هذه البيانات بلا شك لأهمية هذه الصناعات ، ونموها المطرد ، ودورها في تحقيق التنمية المنشودة.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن هذه المكانة كانت قائمة في شتى الظروف حتى أنها تعززت في الظروف الصعبة ومنها فترة الحصار الاقتصادي على البلاد إبان عقد التسعينات من القرن السابق على الرغم من التدهور الذي شهده القطاع الصناعي على وجه العموم . أما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ فقد استمر تراجع النشاط الصناعي في عموم البلاد ولكل الصناعات، فإتباع سياسة الباب المفتوح ،وإغراق الأسواق المحلية بمنتجات رديئة الصنع رخيصة الثمن، أدى إلى غلق أغلب المصانع أبوابها وعمل الباقي بأقل من نصف طاقاته الإنتاجية فيما يبدو ذلك واضحاً من خلال الجدول ذاته وخاصة بمعياري عدد المنشآت والعاملين فيها ، مع ما يلاحظ من مجاهدة الصناعات الصغيرة على البقاء على قيد الحياة حتى مع طاقات إنتاجية متواضعة.

أما من ناحية بنية هذه الصناعات في المحافظة فيتبين من الجدول (٢) ما يأتي:

١- إن الصناعات الهندسية استحوذت على ثلث هيكل هذه الصناعات سواء بعدد منشآتها أم بعدد العاملين فيها ، أو حتى في قيم الأجور ومستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة. ومن الواضح أن هذه الصناعات تتجه نحو خدمة السكان وتوفير مطالبهم من المنتجات المعدنية المصنعة التي لا تحتاج لتقنيات عالية.

٢- اقتربت الصناعات الغذائية من تمثيل خمس هذه الصناعات بمختلف المعايير ، وتتميز بكونها تفي بمطالب السكان من جهة وتعتمد غالباً على مواد أولية زراعية محلية من داخل الإقليم من جهة أخرى ، مما يجعلها ذات دور هام في تحقيق تنمية مستدامة.

٣- وتماثل الصناعات الإنشائية سابقتها الغذائية في نصيبها من هيكل هذه الصناعات ، وفي اعتمادها على مواد أولية محلية ولكنها من خارج الإقليم ، مما يجعلها ذات دور مؤثر أيضاً في عجلة التنمية.

٤- أما صناعات الأثاث الخشبي فلها ما يقرب من ثلث المنشآت يعمل بها ربع العاملين وتسهم بخمس القيمة المضافة المتحققة . ومعروف مكانة هذه الصناعات في المحافظة وسمعتها الطيبة في المحافظات المجاورة ،مما يوفر دخلاً إضافياً لسكانها ومصدراً إضافياً للثروة فيه.

٥- وفيما يبدو أن صناعات النسيج والملابس قد تراجع دورها الذي عُرفت به بين محافظات البلاد لزمن طويل . وقد يعود أحد الأسباب الرئيسة لذلك إلى توقف معمل المنسوجات الحريرية أو كاد وهو الذي كانت تعتمد عليه في تجهيزها بالمواد الأولية نصف المصنعة.

جدول (٢)

بنية الصناعات الصغيرة في محافظة بابل عام ٢٠١١

الصناعة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الأجور	مستلزمات الإنتاج	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة
الغذائية	٦٣٥	٢٤٨٠	٨٢٢٨	٢٢١٦٧	٣٧٩٦٢	١٥٧٩٤
النسيجية	٥١٣	٥٧٩	٢٨٦	٣٧٧٢	٧٨٤٣	٤٠٧١
الجلود	٥	٩	١٢	٧١	١٤٢	٧٠
الأثاث الخشبي	١٥٠٨	٢٨٨٧	٤٩٦٠	٩٧٦٤	٢٥٤٥٣	١٥٦٨٩
الورق والطباعة	٣	٧	١٥	٣١	٩٢	٦١
الكيمياوية	١	٤	٣	٨	١٦	٧
الإنشائية	٤٢٩	٢٠٢٢	٦٢٥٢	١٨٤١٨	٣٣٩٦٢	١٥٥٤٣
المعدنية الأساسية	---	---	---	---	---	---
الهندسية	١٦٢٨	٣٦٠٠	٨٢٢١	٣٣٠٣٧	٦١٢٤٤	٢٨٢٠٧
أخرى	---	---	---	---	---	---
المجموع	٤٦١٧	١١٥٨٨	٢٧٩٨٢	٨٧٢٧٢	١٦٦٧١٧	٧٨٤٤٥

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعام ٢٠١١ ،(غير منشور) .

٦- إن دور الصناعات الجلدية كان محدوداً ، مما يثير تساؤلاً عن سبب ذلك ، خاصة وأن المحافظة معروفة بثروتها الحيوانية.كما يثار تساؤل مماثل عن ضعف إسهام صناعة الطباعة والنشر ، في الوقت الذي تشتهر فيه المحافظة بحركتها الفكرية والثقافية والعلمية وكثرة المؤسسات التعليمية وخاصة الجامعة وكلياتها والمعاهد التقنية والإدارية والزراعية .

المبحث الخامس: قدرة الصناعات الصغيرة على تحقيق التنمية المستدامة في محافظة بابل

عند إعادة قراءة الجداول السابقة من زاوية مخالفة لما سبق ، ولمعرفتنا بطبيعة الصناعات القائمة في المحافظة يمكننا التأكيد على ما يأتي .

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies2017 Volume: 7 Issue : 1
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

١- إن الصناعات الصغيرة وفرت فرص عمل لا يستهان بها خاصة للشرائح منخفضة التعليم،وقد أكسبتهم تأهيلاً وتدريباً، مما يجعل دورها هاماً في إعادة بناء هيكل القوى العاملة.

٢- لقد اتصفت بانتشارها المكاني الواسع ، فشملت وحدات الإقليم الإدارية كافة الصغيرة منها والكبيرة، برغم تركز هام لمنشآتها في مركز المحافظة ، وهذا الانتشار يكسر حدة الفوارق الإقليمية ويمهد الطريق لمجهودات التنمية المستدامة .

٣- تعتمد الكثير منها على مدخلات زراعية محلية من داخل الإقليم وخاصة الغذائية والنسيجية والجلود والتي مثلت ربع هيكل هذه الصناعات ، ولهذا دور حاسم في ديمومة التنمية وفي تعزيز الشراكة بين فروع الاقتصاد المختلفة وخاصة ما بين الزراعة والصناعة.

٤- واعتمدت قطاعات هامة منها كالهندسية والإنشائية والأثاث الخشبي على أسواق واعدة محلية في الإقليم، وهذه الصناعات مثلت قرابة ٧٠% من إجمالي الصناعات الصغيرة ،مما يعزز مكانتها المستقبلية في النمو والتطور.

٥- ويتأكد دور بعض الصناعات التي تتصف بالحاجة لمهارة مكتسبة ، أو أن نصيب كلفة العمل فيها عالياً كصناعة الأثاث الخشبي وتميزها بقدرتها على ولوج أسواق خارج الإقليم ما يقتضي تشجيع هذا الاتجاه .

٦- ومن المهم النظر بإيجابية عالية لإقامة العديد من منشآتها في المناطق الريفية مثل بعض الصناعات القائمة على منتجات الريف الزراعية أو مستفيدة من قوة العمل فيه وخاصة النساء والعاطلين عن العمل.

٧- ولقد واجه كثير منها تداعيات ما بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ مثل نقص الطاقة والمنافسة غير العادلة من السلع المماثلة المستوردة ، فاستمر بالإنتاج وإن بطاقات إنتاجية متواضعة ، ما يوحي بمرونة عالية لها في جوانب الإنتاج والتسويق والإدارة مكنتها وتمكنها من دور إيجابي مثمر في تحقيق التنمية المستدامة.

٨- اتخذت الجهات الحكومية والمصرفية إجراءات هامة لتشجيع إقامتها وخاصة بتوفير القروض، إلا إن بعض هذه الجهود لم تثمر كثيراً لضعف المتابعة للمشاريع المقترحة.

المقترحات :

١- ضرورة قيام الجهات المعنية في الحكومة الاتحادية أو المحلية بإجراءات فاعلة وحقيقية لمعالجة المشاكل الرئيسة التي يعاني منها القطاع الصناعي وتقع مسؤولية حلها على هذه الجهات وفي مقدمتها: أزمة الطاقة ، المنافسة غير العادلة لإتباع سياسة الباب المفتوح

أمام الاستيراد الخارجي ، الارتفاع الحاد في كلف النقل والعمل وذلك بتشريع قوانين وإصدار قرارات مناسبة وقابلة للتنفيذ.

٢- تحسين آليات منح القروض للمستفيدين ومتابعة العمل لما بعد منح القروض لضمان ديمومة المشاريع الصناعية.

٣- إيلاء مشاريع الخدمات الصناعية أهمية وإن بدرجة أدنى من المشاريع الإنتاجية .

٤- عقد لقاءات دورية بين دوائر التنمية الصناعية والصناعيين الكبار منهم والصغار في ملكياتهم الصناعية للتعرف على مشاكلهم والعمل على تذليلها.

٥- من المهم قيان دوائر الاستثمار والتنمية الصناعية بإصدار نشرات تعريفية بالفرص الاستثمارية المتاحة تتضمن الفروع والقطاعات التي يمكن العمل فيها بنجاح في كل إقليم ، مع بيان التسهيلات التي تقدمها هذه الجهات للمشاريع الصناعية.

٦- تشجيع الصناعات الموجهة نحو التصدير لأهميتها في الحصول على العملات الصعبة ، وفي تنويع مصادر الدخل المحلي والقومي بدلاً من الاعتماد كلياً على إيرادات النفط، وفي اكتساب الخبرة في مجال التسويق الخارجي وفتح أبواب جديدة أمام الصناعات العراقية.

٧- إختيار مواقع صناعية بهيئة أقطاب أو نقاط نمو أو مجمعات صناعية في مناطق مختلفة من البلاد أو المحافظة ، وتزويدها بخدمات البنى الارتكازية ، ثم تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على اتخاذها مواقع لمشاريعهم الصناعية.

٨- تشجيع أو إقامة مشاغل للصناعات الحرفية تمتد على الريف مثل: السجاد اليدوي ، الحياكة والتطريز ، أعمال السيراميك ، الصناعات المعتمدة على منتجات النخيل، والتأكيد فيها على العمل المنزلي لاستيعاب القوى العاطلة وخاصة النساء منها.

٩- إقامة ورشة لتصنيع المقتنيات الشخصية الشبيهة بالآثار والتحف الفنية. ويمكن أن تقوم بها الجهات الفنية والآثارية.

١٠- الاهتمام بالأعمال النحاسية وإقامة المعارض لها في المحافل والمؤتمرات التي تستقبل زواراً وضيوف من الداخل والخارج.

١١- إعطاء عدة صناعات أولوية في إجازات التأسيس والقروض والمنح ، مثل تلك التي تعتمد على مواد أولية محلية ، أو التي تقلل من الاستيراد الخارجي وتزيد في نسبة الاكتفاء الذاتي، أو التي تخلق ترابطاً بين الصناعة التحويلية وقطاعات الاقتصاد الأخرى أو بين فروع الصناعة التحويلية ذاتها ومنها : صناعات الأعلاف المركزة للدواجن والأسماك

والحيوانات ، الأدوية البيطرية والمبيدات النباتية ، الأغذية الجاهزة والمعلبات ،ألبسة نسائية وللأطفال والمطرزات ، مستحضرات التجميل والعطريات.

الهوامش:

(١) أمجد عبد المهدي، محمود يوسف عقلة، دراسات في الجغرافية الاقتصادية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١،ص ٣٦.

(٢) انتصار رضا حسوني، الحرف الصناعية في مركز قضاء الكاظمية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التربية– ابن رشد– جامعة بغداد، ٢٠٠٣،ص ١٢.

(٣) مراد فالح مراد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد– جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١٠).

(٤) نوار عبد الغني يوسف، الصناعات الحرفية الريفية ودورها في التنمية المكانية في محافظة نينوى، رسالة ماجستير مقدمة الى المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي– جامعة بغداد، ١٩٩٧،ص٨.

(5) United Nation, Education, Scientific and Cultural Organization, Source Book 7, Place de Fontenoy, 75352 Paris 07 sp, France, 2012,p.3.

(6) United Nation, Measuring Sustainable Development, New York and Geneva, 2008,p. 20.

(٧) علي جاسم حمد الفراجي، توطن صناعة النفط في العراق بمنظور التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية التربية – جامعة الموصل، ٢٠١٣،ص١٦.

(٨) حسن عبد القادر صالح، دور التنمية البشرية المستدامة في مقاومة الفقر في الأردن، بحث مقدم الى الملتقى الخامس للجغرافيين العرب ٥–٧ نيسان ٢٠٠٩،ص١١٧٧،.

(٩) نادية حمدي صالح، الادارة البيئية، أكاديمية السادات،٢٠٠٢،ص٢٢.

(١٠) عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨، ص٢٤٤.

(١١) د. عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافيا الصناعية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، دار الصادق الثقافية– بابل، ٢٠١٣،ص٣٠٩.

(١٢) د. عبد الزهرة علي الجنابي، العلاقات المكانية للتلوث في مدينة الحلة، مجلة جامعة بابل، سلسلة(أ–٢) العلوم الانسانية، المجلد ٦، العدد١، ٢٠٠١،ص ٤٧.

(13)Tatyana P. Soubbotina , Beyond Economic Growth ,2.nd.,The International Bank For Reconstruction and Development ,Washington D.C.,U.S.A., 2004, p.10.

المصادر:

(١) حسوني،انتصار رضا،الحرف الصناعية في مركز قضاء الكاظمية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التربية– ابن رشد– جامعة بغداد، ٢٠٠٣.

(٢) الجنابي، د. عبد الزهرة علي، الجغرافيا الصناعية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع،عمان، دار الصادق الثقافية– بابل، ٢٠١٣.

(٣) الجنابي، د. عبد الزهرة علي،العلاقات المكانية للتلوث في مدينة الحلة ،مجلة جامعة بابل، سلسلة(أ–٢) العلوم الانسانية، المجلد ٦،العدد١، ٢٠٠١.

(٤) صالح، حسن عبد القادر، دور التنمية البشرية المستدامة في مقاومة الفقر في الأردن، بحث مقدم الى الملتقى الخامس للجغرافيين العرب ٥–٧ نيسان، ٢٠٠٩.

(٥) صالح، نادية حمدي، الادارة البيئية، أكاديمية السادات، ٢٠٠٢.

(٦) عبد الله، عبد الخالق، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٨.

(٧) عبد المهدي، أمجد، محمود يوسف عقلة، دراسات في الجغرافية الاقتصادية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

(٨) الفراجي، علي جاسم محمد، توطن صناعو تصفية النفط في العراق بمنظور التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية التربية – جامعة الموصل،٢٠١٣.

(٩) مراد، مراد فالح، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

(١٠) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير المنشآت الصناعية الصغيرة للعوام، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩، ٢٠١١،(غير منشورة).

(١١) يوسف، نوار عبد الغني، الصناعات الريفية الحرفية ودورها في التنمية المكانية في محافظة نينوى، رسالة ماجستير مقدمة الى المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي– جامعة بغداد، ١٩٩٧.

(12)Tatyana P. Soubbotina , Beyond Economic Growth ,2.nd.,The International Bank For Reconstruction and Development ,Washington D.C.,U.S.A.,2004.

(13) United Nation, Education, Scientific and Cultural Organization, Source Book 7, Place de Fontenoy, 75352 Paris 07 sp, France, 2012.

(14) United Nation, Measuring Sustainable Development, New York and Geneva, 2008.

References:

(1) Abdulla, Abdul Khalik, Sustainable Development and Relationship between The Environment and Development.(in Arabic).

(2) Abdul Mahdy, Amjed, Mahmood Yosef oklah, Studies in Economic Geography, Dar Safaa for Printing& Publishing and Distribution, Amman, 2011.(in Arabic).

(3) Aljenaby, Abdul Zahrah A., Industrial Geography, Dar Safaa for Printing& Publishing and Distribution, Amman, 2003.(in Arabic).

(4)Aljenaby, Abdul Zahrah A., Pollution Spatial Relationship in Hilla City , Journal of Babylon University, Chain (a-2) Human Sciences vol.6, n.1,2001. (in Arabic).

(5)Al Pharragy, Ali j.H., Localization of Oil Refining Industries in Iraq in Sustainable Development, PhD, Thesis, Education College- Mosel University, 2013.(in Arabic).

(6) Hsoony, Intisar Reda, Industrial Craft in Kademia Arrondissment Center, Ma. Thesis,Education College -IbinRushd, Baghdad University, 2003. (in Arabic).

(7) Ministry of Planning, Central Statistical Institution, Many Reports for Small Firm Industries 2007,2009,2011(nun Pub.).(in Arabic).

(8) Morad, MoradFalih, Small and Middle Industries & Its Role in Treatment Unemployment Trouble in Iraq , Ma.Thesis, Management and Economic College- Baghdad University, 2008.(in Arabic).

(9) Salih, Hasan Abdul Kadir, The Role of Sustainable Human Development in Resist Poverty in Jordan, Research Submit to Fifth Arabic Geographers 5-7 Ap. 2009.(in Arabic).

(10) Salih, Nadia Hamdy, The Environment Management , Sadat Acadimic, 2002.(in Arabic).

(11)Tatyana P.Soubbotina ,Beyond Economic Growth,2.nd.,The International Bank For Reconstruction and Development ,Washington D.C. ,U.S.A., 2004.

(12)United Nation, Education, Scientific and Cultural Organization, Source Book ,7,Place de Fontenoy, 75352 Paris 07 sp , France,2012 .

(13) United Nation , Measuring Sustainable Development , New York and Geneva , 2008.

(14) Yosef, Nawar Abdul Ghany, Rural Industrial Crafts and Its Role in Spatial Development in Mosel Province, Ma. Thesis, High Academy for Urban and Regional Planning, Baghdad University , 1997. (in Arabic).